الدراسات العليا

جامعة . البصرة

القسم جغرافية بشري

الفرص الاستثمار في العراق

الاعداد.. كوثر يعقوب عبدالنبي

تحت الاشراف ... دكتور فارس مهدي

لقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين حركة واسعة في تدفقات رأس المال، لاسيما إلى الدول النامية. بعد إن اقتنعت هذه الدول بأن تحقيق النمو وتحسين مستويات المعيشة لمواطنيها لا يتم إلا بالانفتاح على الاستثمار الخارجي لأن الاستثمار الخارجي لا يوفر الرأسمال اللازم لعملية النمو فقط، وإنما يؤدي إلى نقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا إلى البلدان المضيفة للاستثمار. وعملت معظم الدول النامية ومنها أقطارنا العربية على اعتماد سياسات تعمل على جذب الاستثمارات للمنطقة العربية. إلا أن الدول العربية رغم ما اتخذته من إجراءات لتشجيع الاستثمار سواء الوطني منه أو الخارجي، لم تتمكن من تحقيق المعدلات المستهدفة لتنمية بلدانها. إذ لم تبلغ نسبة الاستثمارات

فيها سوى ١,٥٤% من إجمالي التدفقات الاستثمارية للدول النامية خلال العام ٢٠٠٢ وقد يعود ضعف حجم الاستثمارات في المنطقة العربية إلى جملة أسباب منها ما يتعلق بالجوانب المؤسساتية والتشريعية ومنها ما يتعلق بالتعريف بالفرص والامكانات المتاحة أمام الرأسمال المستثمر، وخاصة إذا ما علمنا أن المنطقة العربية تمتلك موارد طبيعية وبشرية لازال الكثير منها غير مستثمر. والعراق اليوم يحتاج إلى الاستثمار بجميع أشكاله أكثر من أي وقت مضى نظراً للتدمير الذي أصاب المقومات الأساسية والبني التحتية للاقتصاد العراقي، جراء الحروب والاحتلال. الأمر الذي يحتاج فيه إلى الانفتاح على الاستثمار الوطني والخارجي. ولتعريف المستثمر بالإمكانيات والفرص المتاحة أمامه في العراق جاءت هذه لدراسة لتؤشر أهم الفرص الاستثمارية أمام الرأسمال الوطني والعربي والأجنبي. من اجل المساهمة بإعادة بناء العراق وتنمية اقتصاده. لاسيما بعد التحولات الكبيرة في عملية

إدارة الاقتصاد وصدور قانون الاستثمار الجديد رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي يعد خطوة هامة في تشجع الاستثمارات الخارجية.

الخارجي للمستثمرين العراقيين والعرب والأجانب .

لذلك تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الاتية

١ - التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة بالاقتصاد العراقي .

عرض وشرح الأطر التشريعية والمؤسسية التي تسهل عملية الاستثمار في العراق .

٢- التعريف بالقدرات الاقتصادية في العراق وإمكانيات التعاون المشترك مع الرأسمال

٣- عرض الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق التي تحقق استثمارات ناجحة

المبحث الأول: الإطار النظري .. الاستثمار وأهميته الاقتصادية

أولا : مفهوم الاستثمار ودوره الاقتصادي

لقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين زيادة كبيرة في تدفقات رؤوس الأموال تجاه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لاسيما بعد أن رسخت القناعة بأهمية الانفتاح نحو الاستثمار الخارجي لتحقيق النمو الاقتصادي في سياسات العديد من الدول ومنها النامية لاسيما بعد فشل التجارب التنموية التي اعتمدت خلال القرن الماضي من تحقيق أهدافها في تلك البلدان وأهمية الاستثمار الخارجي لا تأتي فقط من الحاجة إلى الرأسمال في الدول التي تعاني من شح مواردها المالية، وإنما أيضاً تأتي من المساعدة التي يقدمها الرأسمال الأجنبي في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية وخلق فرص عمل منها معظم البلدان النامية ومنها البلدان لامتصاص ظاهرة البطالة التي تعاني العربية

(١) الاستثمار مفهومه وأنواعه يعد الاستثمار بمختلف أنواعه الوطني والخارجي، واحداً من أهم آليات التنمية ووسيلتها لتحقيق النمو الاقتصادي في جميع الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية. الأمر الذي دعا العديد من الدول السائرة في طريق النمو إلى اعتماد برامج وسياسات اقتصادية وتشريعية لتشجيع الاستثمار لأسيما الاستثمار الوطني وأخذت هذه الدول تشجع قطاعها الخاص في المساهمة بعملية النمو الاقتصادي أضافة إلى الانفتاح إلى الرأسمال الأجنبي في ذلك لسد الفجوة في القدرات والامكانات الفنية والإدارية الناجمة عن ضعف القطاع الخاص الوطني ولاسيما و ي بلداننا العربية

أ- مفهوم الاستثمار

الاستثمار بمفهومه الاقتصادي العام هو تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو تطوير وسائل إنتاجية قائمة للحصول على مزيد من السلع والخدمات والاستثمار يكون على نوعين هما الاستثمار الوطني الذي يعتمد على المدخرات الوطنية لمواطني الدولة المعنية، إذ تقوم معظم الدول المتقدمة والنامية بوضع السياسات المالية والنقدية لتشجيع تلك المدخرات للولوج في استثمارات وطنية لتنمية المجتمع. لما يتسم به الاستثمار الوطني من ايجابيات على الواقع الاقتصادي

والاجتماعي وتنعكس معظم عوائده على مواطن الدولة المعنية ولا يؤدي إلى تبعيد الاقتصاد الوطني للمتغيرات والسياسات الاقتصادية الخارجية أما النوع الثاني فهو الاستثمار الأجنبي) وهو الاستثمار المعول علية في معظم الدول النامية نظراً لما

تعانيه من شحه في مواردها المالية ولأهمية هذا النوع من الاستثمار في معظم الدول النامية

سيتم شرح أهميته الاقتصادية في الفقرة التالية

ب الاستثمار الأجنبي أهميته الاقتصادية. يختلف الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار الوطني بكونه يمثل انتقال الرأسمال من موطنه إلى خارج الحدود ليستثمر في بلد آخر. أي البلد المضيف للاستثمار، ويقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما (٢) :-

الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتمثل هذا النوع بالاستثمار في القطاع (الحقيقي) السلعي والخدمي، ويتسم بكونه استثماراً طويل الأجل، ويقوم به كيان اقتصادي سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً يقيم في بلد ويستثمر في بلد آخر. وان هذا الاستثمار لا يمثل ديناً على البلد المستثمر فيه، ولكي ينجح هذا النوع من الاستثمار الأجنبي يتطلب أن يكون البلد المضيف يتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي. وعادة يكون على نوعين من شمولية للنشاط الاقتصادي، هما تملك كامل للمشروع المستثمر فيه للرأسمال الأجنبي، والثاني هو استثمار مشارك للمستثمر الوطني. وغالباً نجد أن المستثمر الأجنبي يفضل النوع الأول وهو الهيمنة الكاملة على المشروع أو النشاط المستثمر به بحجة أن الرأسمال الوطني ضعيف الخبرة والامكانات في المشاركة بادراة المشروع الأمر الذي يتطلب أن تنص قوانين الاستثمار على ضرورة تشجيع الاستمارات المشتركة لتحقيق الفائدة في نقل الخبرة للجانب الوطني

الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ويتسم هذا النوع بكونه استثماراً قصير الأجل حيث نادراً ما يمتد لفترات طويلة، ويتركز على الاستثمار في شراء الأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية أي استثمار لا يتم في الأصول الحقيقية، ويسعى إلى الربح من خلال المضاربة في أسواق رأس المال.

(٢) دور الاستثمار في تطور الاقتصاد.

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية خاصة منذ فترة طويلة. حيث تعد شركة الهند الشرقية احد أهم أنواع الاستثمار المباشر منذ القرن التاسع عشر وتطور هذا النوع من الاستثمار بفعل السيطرة الاستعمارية والاستفادة من الموارد الطبيعية في البلدان المستعمرة. وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية

المباشرة لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وإعادة أعمار أوروبا بعد الحرب والتراكم الرأسمالي الكبير للولايات المتحدة الأمريكية الذي اخذ يفتش عن مجالات أوسع للاستثمار خارج حدوده. كما أن التقدم التكنولوجي العلمي خلق بيئة صالحة للاستثمار في الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. .كية حيث توجه ما نسبته ٪٢٣ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٨٣ ونحو ٣٠% إلى أوروبا الغربية خلال نفس السنة (٣). وقد ساهمت هذه الاستثمارات في تنمية وتطوير اقتصاد الدول المذكورة.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية

لم يكن نصيب المنطقة العربية من الاستثمارات الأجنبية إلا الجزء اليسير، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي عاشتها الدول العربية خلال القرن الماضي، مما جعلها في آخر قائمة الدول الجاذبة للاستثمار على مستوى الدول النامية. مما حرم الاقتصادات العربية من الاستفادة من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى هروب الرأسمال الوطني للاستثمار خارج المنطقة العربية باحثاً عن الأمان والنجاح. ويشير التقرير السنوي العالمي القلعة العربية للاستثمار أن إجمالي التدفقات الاستثمارية الأجنبية للمنعا ست خلال العام ٢٠٠٤ نحو ٢١ مليار دولار مثلت ما نسبته ٥,٢% من الدول النامية خلال تلك السنة رغم التواصل في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وفتح قطاعات اقتصادية جديدة أمام حركة الاستثمار كقطاعات النفط والغاز والتعدين التي كانت حكرا على القطاع والسودان وسوريا ومصر، حيث شكلت هذه الدول ما نسبته حوالي واجن تدفق الاستثمار الأجنبي في العام ١١٢٠٠

الوطنية والعربية والأجنبية لإعادة بناء الاقتصاد العراقي وتنمية قطاعاته.

العام في الدول العربية. وقد تركز الاستثمار في كل من المملكة العربية السعودية

أما في العراق فلم يكن يسمح للرأسمال الأجنبي بالاستثمار في العراق نتيجة للإيديولوجيات التي كانت تؤطر فكر النظام السياسي بعد ثورة تصور ١٩٥٨ وقامت الدولة بتأميم معظم الاستثمارات الخاصة. كما عملت الدولة على تقليص حجم الاستثمارات الأجنبية التي كانت قائمة وخاصة في مجال النفط والتي تم تأميمها عام ١٩٧٢. وبذلك ظل النشاط العام هو النشاط المهيمن على جمع الفعاليات الاقتصادية مما حرم الاقتصاد العراقي فرصة الاستفادة من دور القطاع الخاص، كما حرمه من التطور والحصول على الخبرات التكنولوجية نتيجة عدم السماح للاستثمار الأجنبي بالعمل داخل العراق.

وبعد احتلال العراق في ربيع عام ٢٠٠٣ وتغير نظامه السياسي، وتعطيل كل مقومات الاقتصاد العراقي. أصبح العراق في أمس الحاجة للانفتاح على جميع الاستثمارات

وقد أصدر الحاكم المدني للعراق قراراً للاستثمار الأجنبي برقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣ الذي يعد خطوة سابقة للانفتاح على الاستثمار الأجنبي، حيث ورد في ديباجته تحقيق تغيرات أساسية على النظام الاقتصادي . إلا أن القرار المذكور قد شابه العديد من الثغرات والنواقص، مما دعا إلى صدور قانون جديد للاستثمار الأجنبي الذي صادق علية البرلمان العراقي في تشرين أول ٢٠٠٦ أولاد السياسات الاقتصادية والاختلال الهيكلي) المبحث الثاني: واقع الاقتصاد العراقي والسياسات المعتمدة فيه السياسات الاقتصادية المطبقة سابقا رغم إن الاقتصاد العراقي يتميز بموارده المتنوعة إلا انه ظل يعاني من هيمنة القطاع الاستخراجي المتمثل بالنفط على الناتج المحلي الإجمالي. وكانت السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية سببا في عدم تحقيق النمو الاقتصادي نتيجة لكونها كانت تتسم بالمركزية مما افقد الكفاءة التنافسية للقدرات الإنتاجية وكان القطاع العام هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. أما القطاع الخاص فكان دوره ها مشيا ولم تتح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة. الأمر الذي أدى إلى تخلف قطاعات الإنتاج ولم تحقق النمو المطلوب .

وقد كان للسياسات التي اعتمدت سابقا سبب في إحداث اختلالات هيكلية مما حال دون تحقيق معدلات نمو معقولة. وقد تكون الظروف السياسية وعدم الاستقرار السبب الأول في تخلف الاقتصاد العراقي إلا إن الأسباب الاقتصادية لا تقل أهمية في تخلف هذا الاقتصاد وعدم قدرته على تحقيق المعدلات المنشودة سابقا. ويمكن إيجاز أهم العوامل التي كانت وراء ذلك بالاتي

١ - أدت الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بالعراق منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، والمتمثلة بظروف الحروب والحصار الاقتصادي، إلى اعتماد سياسات وبرامج آنية تعكس ردود الفعل للظروف القائمة آنذاك أكثر منها سياسات ذات نهج تنموي بعيد المدى. مما أدى إلى فشل تلك السياسات في تنمية الاقتصاد العراقي . ٢- اتسمت السياسات التي طبقت في العراق ، منذ منتصف السبعينيات وحتى تغير النظام السياسي في ربيع عام ٢٠٠٣ ، بكونها سياسات ذات اتجاه شمولي أفقدت ي قدم التخصص في مقومات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية للإنتاج السلعي الانتاج الاصناف

حولت السياسات المعتمدة بالاقتصاد العراقي إلى اقتصاد يعتمد كليا على ريعي

الواردات النفطية. إذ شكلت هذه الموارد معظم بنود موازنة الدولة.

- لم يتم استثمار الموارد النفطية بشكل سليم في تطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي، وهي موارد كبيرة بلغت بداية الثمانينيات نحو ٢٦ مليار دولار أنفقت معظمها على الجانب العسكري

كان لحرب عام ١٩٩١ والحصار الاقتصادي المفروض على العراق مقدمة للتراجع المستمر في أداء القطاعات الاقتصادية، حيث كانت تداعيات تلك المرحلة تفاقم مشكلة الدين الخارجي إذ ارتفع من ٤٢ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى أكثر من ١٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بفعل تراكم الفوائد المترتبة على ذلك الدين. مما يلاحظ إن جميع السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لم تؤد أهدافها وفشلت في تحقيق معدلات نمو في أداء القطاعات الاقتصادية، بل تراجعت تلك القطاعات في أدائها نتيجة للظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية التي رافقت تلك الحقبة من الزمن. مما جعل من الاقتصاد العراقي اقتصادا يتأثر بشكل كبير بالتغيرات الدولية والإقليمية . واقع الاقتصاد العراقي لقد كان لحرب عام ٢٠٠٣ اثر سلبي كبير على ما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي في جوانبه الإنتاجية والخدمية حيث دمرت الحرب وما تلاها من عمليات عسكرية مستمرة لحد اليوم البنى التحتية المتمثلة بمصادر الطاقة والطرق والمواصلات...الخ. مما اثر بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية لاسيما المملوكة للقطاع العام والتي تقدر بنحو ١٩٢ مشروعا كبيرا. إذ تكاد تكون معظم تلك المشروعات شبه معطلة ، نقص الطاقة ومستلزمات العملية الإنتاجية . بسب

وكانت سياسة الانفتاح على الاستيراد هي الأخرى لها تأثير سلبي على الصناعات الوطنية التي يقوم بها القطاع الخاص. حيث من الصعوبة بمكان أن يتمكن القطاع الخاص في ظل هكذا ظروف من منافسة السلع المستوردة لاسيما من دول الجوار. وبالتالي أدت هذه الظروف إلى تعطيل أكثر من ٦٠ ألف مشروع صناعي صغير ومتوسط تابع للقطاع الخاص العراقي.

نجد أن حجم هذا الناتج قد بلغ عام ٢٠٠٢ نحو ٦٧٣، ٤١ مليار دولار انخفض إلى ٣٠٠٤٧٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ نتيجة الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله ، حيث أثرت تلك الحرب على أداء القطاعات الاقتصادية ولاسيما السلعية منها

أن الاقتصاد العراقي، شأنه شأن بقية الاقتصادات المتنوعة يتكون من مجموعة من القطاعات المتعارف عليها المتمثلة بثلاث مجموعات رئيسة هي مجموعة القطاعات السلعية ومجموعة القطاعات الخدمية ومجموعة القطاعات التوزيعية.

ويلاحظ أن مجموعة الأنشطة السلعية تمثل أكثر من ثلثي الناتج الإجمالي المحلي. حيث بلغت نسبتها في عام ٢٠٠٢ نحو ٨٢.٥٪ انخفضت عام ٢٠٠٣ إلى ٧٨.٨٪. ويأتي قطاع التعدين والمقالع في المرتبة الأولى، إذ يشكل قرابة ٧٠٪ في حين لا تشكل الزراعة سوى ٨.٤% ، مما يؤشر الخلل الكبير في أداء هذا القطاع رغم كونه يمثل النشاط الذي يعتمد عليه نحو نصف المجتمع في معيشتهم

. أما القطاع الصناعي فكانت نسبته متدنية لا تتناسب مع القدرات والامكانات المتاحة من الموارد الأساسية ، حيث لم تتجاوز ١,٥% ويعود السبب الى ظروف الحروب والحصار التي شلت القطاع الصناعي نتيجة لما تعرضت له المنشآت الصناعية من التدمير لاسيما المنشآت الكبيرة المملوكة للقطاع العام